التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية عام ٢٠١٦

د. هاشم حسن حسين الشهوان
مدرس/قسم السياسات العامة/مركز الدرسات الاقليمية/جامعة الموصل
dr.hashim_alshahwan@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١١/٧ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١٢/٢٦

مستخلص البحث

تعد قضية التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية سابقة بالنسبة للامريكيين، اذ استخدمت اطراف روسية حملة اعلامية قوية على مختلف القنوات بما فيها التواصل الاجتماعي، واتهم في ذلك وكالة أبحاث الإنترنت ذات الصلة بالكرملين، التي اطلقت المئات من "المتصيدين" بقصد نشر قصص وأخبار للتأثير في الانتخابات الامريكية لصالح ترامب. هذا الهجوم استفز الاجهزة الاستخبارية الامريكية فبدأت بالتحقيق برئاسة روبرت مولر مع الاجهزة الاستخبارية الثلاث، مكتب التحقيقات الفيدرالي، والاستخبارات المركزية، والأمن القومي. والتحقيقات ما زالت مستمرة ولم تصل الى نتيجة نهائية، فاصبح التصور الوارد ان هناك تدخل روسي مؤكد ولكن بقيت مسالة التأثير في الانتخابات ونتائجها غير مؤكدة وهي خاضعة للمتابعة.

الكلمات المفتاحية: التدخل الروسي، انتخابات، تحقيقات امريكية

Russian Intervention in the US Elections 2016

Dr. Hashim Hassan Hussein Al – Shahwan
Lecturer/ Department of Public Policies / Regional Studies Center
University of Mosul.

Abstract

The issue of Russian intervention in the US elections is a precedent in the United States. Russian parties have used a strong media campaign on various channels, including social networking, accusing the Kremlin-related Internet Research Agency, which launched hundreds of "trolls" To publish news and information to impact the elections For Trump. The attack provoked the US intelligence services. Investigations by Robert Mueller, as well as the three security and intelligence agencies, the FBI, the Central Intelligence Agency, and the National Security. Investigations are still ongoing and have not reached a final conclusion. The perception that there is Russian intervention is certain but the question remains that the results are uncertain and are subject to be followed-up.

Keywords: Russian Intervention, elections, American Investigations.

مقدمة:

تعد قضية التدخل في الانتخابات بين الدول– تدخل دولة في انتخابات دولة اخرى– قضية واردة ومعروفة في العالم، وقد مارستها كثير من الدول فتدخلت في انتخابات دول مجاورة عن طريق المال أو التأثير على الاحزاب المشاركة واستغلال تعدد الولاءات، أو الضغوط السياسية واحياناً عن طريق استخدام القوة. وليس شرطاً ان تكون الدولة قريبة جغرافياً أو بعيدة، وأحيانا يكون التدخل سافراً ومكشوفاً، وقد يصل الحد الى تغيير أنظمة سياسية مناوئة. وأكثر الدول تدخلاً بشؤون وانتخابات الدول الاخرى في العالم هي الولايات المتحدة الامريكية، لكن الجديد هذه المرة أن يطال التدخل الانتخابات الامريكية ذاتها، وذلك من قبل العدو اللدود روسيا بتوظيف مرافق إعلامية مختلفة. مواقع التواصل الاجتماعي، والمحطات الإذاعية، وشبكة التلفزة (روسيا اليوم) RTV، واستخدام جماعات القرصنة الالكترونية في غير صالح حملة المرشحة الرئاسية الامريكية الديموقراطية هيلاري كلينتون عام ٢٠١٦، وقد تم تأكيد ذلك التدخل في تقارير الاجهزة الاستخبارية الأمريكية في عام ٢٠١٧ التي وجدت أن تلك الجهات صورت كلينتون خلال مدة الاستعداد للانتخابات بشكل سلبي وبصورة دائمة لديها، واتهمتها بالفساد وإعتلال الصحة الجسدية والعقلية، والعلاقات مع التطرف الإسلامي". مستخدمين رسائل بريد الكتروني مسربة في وسائل الإعلام في لغات عدة بما في ذلك اللغة الإنجليزية.

واستخدمت روسيا أيضًا حملة تأثيرها على قنوات التواصل الاجتماعي التي يتم الاتجار بها بشكل كبير، بما في ذلك Facebook و Twitter و YouTube. كما اتهمت جهة روسية يقال أنها ذات صلة مع الكرملين تعرف باسم "وكالة أبحاث الإنترنت" (IRA)، وقد ورد أنه استأجر المئات من الهاكر (قراصنة الانترنت) لنشر قصص إخبارية كاذبة ومحتوى مثير للانقسام الاجتماعي على هذه

المنصات وغيرها. على سبيل المثال، قال: إن الجيش الجمهوري الإيرلندي نشر محتوى وصل إلى أكثر من ١٤٠ مليون مستخدم.

هذا الهجوم استفز الجهات الامنية والاستخبارية الامريكية والتي اخذت على عاتقها مسالة التحقيق والمتابعة، وقد تزعم المحقق روبرت مولر التحقيق في القضية، فضلاً عن الاجهزة الامنية والاستخبارية الثلاث، مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ووكالة الأمن القومي (NSA)، وهذه الجهات ما زالت مستمرة في التحقيق ولم تصل الى نتيجة نهائية، فاصبح التصور الوارد ان هناك تدخل روسي مؤكد ولكن بقيت مسالة التأثير في الانتخابات ونتائجها غير مؤكدة وهي خاضعة للمتابعة.

أُدين عدد من الاشخاص وبعض المؤسسات الروسية، كما أُدين بعض الامريكيين بالتواطؤ والتعاون مع الجهات الروسية، وصدرت بحق البعض منهم عقوبات فتم طرد الكثير منهم في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، كما فرضت عقوبات اقتصادية على مؤسسات روسية ثبت تورطها، وصدرت عقوبات اخرى في عهد ترامب ذاته فوافق عليها على مضض، حيث اصدر الكونغرس حزمة عقوبات ضد روسيا، وذلك باتفاق كامل بين اعضاءه من الجمهوريين والديمقراطيين.

كان الموقف الرسمي لحكومة ترامب هو رفض فكرة التدخل في الانتخابات، وإن كان هناك ما يشير الى ذلك، فإنه لم يكن له أي تاثير على مجريات الانتخابات باي بشكل أو على نتائجها.

ناقش البحث هذه التفاصيل في أربعة مباحث، تناول المبحث الاول تفاصيل الشكوى المقدمة من اللجنة الوطنية الانتخابية التي شكلها الحزب الديقراطي، وفي المبحث الثاني تمت متابعة التحقيقات التي قامت بها الاجهزة الامنية والاستخبارية الامنية الثلاث والمحقق المكلف من وزارة العدل مولر، أما المبحث الثالث فقد رصد الاتهامات الموجهة ضد روسيا موضحاً مواقف المتهمين الروس بالتدخل،

واخيراً تم مناقشة التقرير النهائي الذي صدر عن اللجان التحقيقة والذي أصدرته دائرة الاستخبارات الامريكية، وقد تم ايضاح كل تلك الملابسات التي تخص الموضوع. واخيراً إعتمد البحث على ما نشرته الصحف الالكترونية مستفيداً من التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن اللجان الانتخابية والاستخبارية، فهي المصادر الوحيدة في هذا الموضوع كون أحداثه لا زالت جارية.

أولاً: شكوى اللجنة الوطنية الديمقراطية.

رفعت اللجنة الوطنية الديمقراطية (Democratic National Committee) (DNC) (يوم الجمعة ٤ نيسان/ابريل ٢٠١٨) مذكرة دعوى قضائية لتفتح الباب على مصراعيه للتحقيق ضد المتهمين والمتسببين بالتدخل الروسي في الانتخابات الامريكية، بحجة أنها تآمرت للتأثير في حملة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ بطريقة أضرت بالحزب الديمقراطي[١]. وخصت اللجنة مجموعة من المتهمين؛ وطالبت الشكوى التي رفعت في محكمة إتحادية في ولاية مانهاتن بملايين الدولارات كتعويضات، وزعمت وقوع إنتهاكات بلغت حد التآمر إلى انتهاك قوانين حقوق التأليف والنشر الفدرالية، وقانون الأسرار التجارية. وكان أبرز الأمور المتعلقة بالشكوى هو العدد الكبير للمتهمين، وكانت الشكوى مكونة من (٦٦) صفحة، تضم قائمة باسماء المتهمين، (دولة ومؤسسات وافراد)، وهم: الحكومة الروسية، وشخصيات روسية، وموقع ويكيليكس ومؤسسها جوليان أسانج، وأعضاء حملة الرئيس الامريكي دونالد جي. ترامب للانتخابات الرئاسية، ورئيس حملته السابق بول مانافورت، وشركائها من أشخاص ومؤسسات[٢] وابن الرئيس الامريكي دونالد ترامب[٣]، وروجر ستون، وجاريد كوشنر صهر ترامب، ومدير الحملة السابق جورج بابادوبولوس، وزميله السابق في الحملة ريك غيتس وآخرين[٤].

بدأت المشكلة عندما اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الهجوم الروسي في سبتمبر ٢٠١٥[٥]، حيث قام موقع ويكيليكس في الأشهر التي سبقت الانتخابات،

بالافراج عن ما يقرب من (٢٠٠٠٠) بريد إلكتروني داخلي، معظمها يتعلق بهيلاري كلينتون وبحملتها الانتخابية. وفي وقت لاحق صدرت الآف الرسائل الإلكترونية تخص جون بوديستا(John Podesta) [٦]، رئيس حملة المرشحة الرئاسية كلينتون لعام ٢٠١٦[٧].

كانت ردة فعل الحكومة الروسية حول ما ابلغت به من وزارة خارجيتها بشان الدعوى القضائية التي رفعتها اللجنة الوطنية الديمقراطية، إن روسيا لم تتلق بعد إخطاراً رسميا بشأن الدعوى القضائية التي أقامها الحزب الديمقراطي الأمريكي حول نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الولايات المتحدة، وهي على كل حال غير مُلزمة للطرف الروسي[٨].

قال توم بيريز رئيس مجلس ادارة اللجنة الوطنية الديمقراطية، في بيان له خلال الحملة الرئاسية الامريكية لعام ٢٠١٦ موضحا ذلك: "شنت روسيا هجوما شاملاً على ديمقراطيتنا ووجدت شريكا راغباً ونشطاً في حملة ترامب". "وهذا يشكل عملاً غادراً لم يسبق له مثيل؛ اذ قامت ادارة حملة المرشح لرئاسة الولايات المتحدة –يعني ترامب– بالتحالف مع قوة أجنبية معادية لتعزيز فرصتها الخاصة للفوز بالرئاسة"[٩].

وعبرت اللجنة ايضاً عن ذلك الفعل بقولها: أن "المؤامرة غير القانونية الحقت اضراراً بالغة" بمنظمتهم، مما أثر على عملهم في الحملة الانتخابية، وأدى إلى تخويف المانحين، وتسبب بأضرار مالية تجاوزت المليون دولار، وزعمت الشكوى، أن محاولات القراصنة الروس وتفاعلاتهم مع شركاء ترامب والمسؤولين الروس، ترقى إلى مؤامرة كبيرة لتغيير نتائج الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٦[١٠].

كما أكدت الدعوى ان الجميع يطالهم القانون، وليس هناك من هو" فوق القانون". في إشارة لوضع ويكليكس تحت طائلة القانون، كما الحال بالنسبة لروسيا، وطالبت باصدار عقوبات بشأنها بسبب هجوم جريئ قامت به استهدف

الديمقراطية الأمريكية، في وقت قالت ويكليكس أنها "محمية دستوريا" من مثل هذه الدعوى. كان الهجوم الاول هجوماً إلكترونياً على (اللجنة الوطنية الديمقراطية)، تم تنفيذه على الأراضي الأمريكية عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث اخترقت أجهزة الاستخبارات الروسية حواسيب اللجنة الوطنية واخترقت هواتفها، واستحوذت على عشرات الآلاف من الوثائق والرسائل الإلكترونية، واستخدمت روسيا هذه المعلومات المسروقة لصالحها، لزعزعة استقرار الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة، وتشويه صورة المرشحة الديمقراطية لمنصب الرئاسة هلاري كلينتون ، ودعمت حملة ترامب التي يعتقد انها ستخدم روسيا(١١).

وقد رجح اعضاء اللجنة ان روسيا وجدت في حملة ترامب شريكاً فعالاً في هذا الجهد، بغية الصاق التهمة به وبحملته، واوضحت ان الشكوى ما تزال قائمة. وعلى خلفية تلك الاحداث أصدرت النائبة ديبي واسرمان شولتز، التي كانت رئيساً للمجلس الوطني الديمقراطي في ذلك الوقت بياناً قالت فيه: "إن اللجنة الوطنية الديمقراطية كانت هدف رئيسي للهجوم الروسي على ديمقراطيتنا، وأعتقد بقوة أن كل فرد ساعد في تنفيذه – أجنبي أو محلي– يجب أن يخضع للمساءلة إلى أقصى حد من القانون"(١٢).

أما فيما يخص مواقف وآراء أعضاء الحزب الجمهوري فقد عبرت عنه رئيسة اللجنة القومية للحزب الجمهوري رون ماكدانييل رداً على الدعوى القضائية الآنفة الذكر: "إن تحرك اللجنة الوطنية الديمقراطية ليس أكثر من عملية يائسة لجمع التبرعات من طرف غير قادر على الاعتراف بأنه خسر الانتخابات. هذا النوع من التصرف يخدم فقط تعزيز نظريات المؤامرة والدعاوى غير المؤكدة، وهذا بالضبط ما يريده الروس". واخيراً قالت: "الناس يتساءلون بسبب ذلك عن شرعية أقوى ديمقراطية في العالم"(١٣). ووصف البيت الأبيض بدوره مذكرة الحزب الديمقراطي بالمسيسة، مضيفا أنهم يحاولون تقويض المواقع السياسية للرئيس الحالي دونالد

ترامب. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارا ساندرس في بيان لها: "كان الرئيس يعلن منذ وقت بعيد أنه وأعضاء حملته لم يتواطؤا مع دولة أجنبية أثناء انتخابات عام ٢٠١٦، ولا شيء يعارض في هذه المذكرة هذه التأكيدات". من جهته كتب الرئيس ترامب على صفحته في تويتر: "إن مذكرة الديمقراطيين حول الاستهتار في التجسس فشل سياسي وقانوني، إذ يؤكد كل تلك الأشياء الفظيعة المرتكبة، وهذا الأمر غير شرعي [١٤] ".

ثانياً:التحقيقات الامريكية حول التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية ٢٠١٦.

تبنت مسألة التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية عام ٢٠١٦ جهات عدة يقودها المدعى العام الأمريكى روبرت مولر [١٥] (Robert Mueller) [١٦] تحقيق جنائي منذ ١٧ أيار/مايو (٢٠١٧) بتكليف من وزارة العدل (Department of Justice) (DOJ)، وتعد اللجنة المكلف بها أرفع لجنة تحقيقية، فهو لديه تفويض بفحص أي روابط أو تنسيق بين الحملة الرئاسية للرئيس ترامب والحكومة الروسية، وكذلك أي أمور قد تنشأ عن التحقيق، بما في ذلك الجهود التي قد تعرقله. كُلف مولر بالتحقيق من قبل مدير مكتب التحقيقات الفدرالي جيمس كومي، الذي تم طرده من قبل ترامب في مايو ٢٠١٧[١٧].

كما بدأت لجان اخرى بالقيام بتحقيقات مماثلة في الموضوع، منها مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ووكالة الأمن القومي (NSA)، وفى الوقت ذاته بدأت لجنتان أُخريان، هما لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ ، ولجنة مجلس النواب، فضلا عن لجان فرعية اخرى مثل اللجنة الفرعية القضائية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي المتخصصة بالجريمة والإرهاب والانتخابات. وتسعى التحقيقات التي يجريها الكونغرس إلى تسليط الضوء على معلومات جديدة، إلا أنها لا تؤدي إلى محاكمات جنائية، إلا في حالة رفض أحد الشهود الامتثال لأمر استدعاء أو المثول تحت القسم. وقد تؤدي إلى تشريعات أو

إجراءات أخرى في الكونغرس، بما فيها العزل[١٨]. وفيما يلي نورد جانباً من تلك التحقيقات وسيتم التركيز على التحقيق الذي قاده مولر، فهو الاهم والاوسع بين تلك التحقيقيات، حيث اتخذت القضية برمتها منحىً جديداً مع تكليف مولر بالتحقيق فى التجسس الروسى المحتمل.

كانت النتائج الاولية للتحقيقات التي قام بها مولر قبل ان ينهي الرئيس الامريكي بارك اوباما رئاسته، توجيه الاتهام إلى ١٣ روسيًا و٣ كيانات روسية، بالتدخل فى الانتخابات وبالعملية السياسية الأمريكية، حيث اتهم الجميع بالتآمر بهدف خداع الولايات المتحدة، كما اتهم ٣ بالاختلاس المصرفى، و٥ آخرين بانتحال صفة، والتحقيقات جارية حتى هذه اللحظة في تتبع الادوات الدعائية المستخدمة[١٩]، اذ لا يمكن لاحد التكهن بما ستؤول اليه الامور في نهايتها، وما يمكن ان يستجد فيها، مع ان هناك اعتقاد ان كل شيء وارد الحصول سيما والاحداث بدأت تثبت انه كلما استمرت التحقيقات تظهر اسرار جديدة ومعطيات تعضد القول الوارد على السنة بعض المتابعين بان هذه القضية ربما تتجاوز في تأثيراتها السياسية كثيراً من الفضائح السياسية الامريكية السابقة منها قضية ووترجيت التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي والتي أطاحت بالرئيس الامريكي الاسبق ريتشارد نيكسون[٢٠].

جاءت الادعاءات لتفصح عن تساؤلات ما اذا كانت روسيا قد تدخلت فى الانتخابات الرئاسية الامريكية عام ٢٠١٦، وتكمن جذور هذه الاستفسارات في مخاوف بشأن أمن العملية الانتخابية في الولايات المتحدة بحيث تؤثر على نتائج الانتخابات. في حين عدت وكالات الاستخبارات الأمريكية أن روسيا اخترقت المنظمات السياسية في الولايات المتحدة وذلك بالتلاعب بنتائج الانتخابات. ولقد تعهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في وقتها بالرد على الروس "في الوقت والمكان المناسبين"، وهذه الاتهامات تعد هي الاولى التي تم تقديمها ضد الروس

في تحقيق مولر الواسع النطاق. لكن تبقى الصعوبة المحتملة أن يواجه الأشخاص والكيانات المعنية المحاكمة، لأنهم يتخذون من روسيا مقرا لهم، لكن يبقى التحقيق ونتائجه بمثابة خارطة طريق لبناء اعتقاد في أن الروس عمدوا إلى تقديم المساعدة لحملة دونالد ترامب وإعاقة حملة منافسته الديموقراطية هيلاري كلينتون(٢١).

يقول لايفان إيلاند مدير مركز السلام والحرية في المعهد المستقل: "لم تتهم وكالة الاستخبارات الامريكية بوتين بمحاولة اختراق المنظمات السياسية الأمريكية فحسب، بل أيضا بمحاولة ترجيح كفة الانتخابات لدونالد ترامب. وإن كان ذلك قد حدث فعلا، فهذا يعني أن روسيا قد تعدت حدودها"(٢٢). وعد المدير السابق لوكالة الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة جيمس كلابر إن فضحية (ووتر جيت) أصغر من حجم التحقيقات في قضية روسيا وترامب. وأضاف أن "ووترجيت" تتضاءل مقارنة بما نواجهه الآن. وتعتقد وكالات الاستخبارات الأمريكية أن روسيا ربما تدخلت في الانتخابات في الولايات المتحدة، وهذه الوكالات تحقق الآن في الصلات المدعاة بين حملة ترامب وموسكو وهي مستمرة في ذلك ولم تتوقف ومن المتوقع ان تصل الى نتائج مهمة. ومع ذلك فانها لم تتوصل الى نتيجة تدعمها ادلة قوية معروفة حول التواطؤ، وقد رفض الرئيس الحالي دونالد ترامب الموضوع واصفا إياه بأنه "أخبار مزيفة"(٢٣).

ركز تحقيق مولر على محاولات روسيا لعرقلة مسيرة انتخابات ٢٠١٦، والتنسيق المُحتمل بين مساعدي ترامب وروسيا، وبحث فيما إذا كانت هناك أي جرائم مالية ارتكبها أي من معاوني المرشح الجمهوري وقتذاك. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٦ ذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أن التحقيقات توسعت وشملت البحث عن أدلة تثبت أن ترامب حاول عرقلة العدالة. ونتيجة للمتابعة حصل مولر على الآف الرسائل الإلكترونية المتعلقة بفريق ترامب الانتقالي، وأجرى مقابلات مع العشرات من مستشاريه السابقين، من ضمنهم صهره ومستشاره لشؤون الشرق

الأوسط جاريد كوشنر، ومدير الاتصالات في البيت الأبيض هوب هيكس، والمتحدث السابق باسم البيت الأبيض شون سبايسر، وكبير موظفي البيت الأبيض رينس بريبوس[٢٤]. وكذلك المستشار السابق ستيف بانون، وحصلوا على إقرار بالذنب من مستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين[٢٥].

إلتزم فريق مولر التكتم الشديد منذ توليه التحقيق في الملف الروسي وفي تتبعه الخطوات التي قامت بها روسيا للتأثير في الانتخابات الأمريكية، والكشف عن التواطؤ المحتمل من قبل أمريكيين من أعضاء فريق حملة دونالد ترامب الانتخابية، الامر الذي نفاه ترامب[٢٦]. فقد أفاد المحققون الأمريكيون، أن الشخصيات الروسية الـ١٣ المتهمة بالتدخل فى انتخابات الرئاسة الأمريكية خلال عام ٢٠١٦، كانت على صلة كبيرة بما يسمى بـ"متصيدى الإنترنت"[٢٧]، وهى أداة دعائية هدفها التأثير على الرأى العام الامريكي، وورد على رأس القائمة في تلك التحقيقات رجل الأعمال الروسي يفجينى بريجوجين[٢٨]، المقرب من الكرملين. وبحسب ما نشرته وكالة الأنباء الفرنسية، يفيد بيان الاتهام الأمريكى، بأن الواردة أسماؤهم على اللائحة، باستثناء "بريجوجين"، عملوا فى وظائف مختلفة لدى وكالة أبحاث الإنترنت، المتهمة بإعداد المتصيدين ترولز (Trols) ومقرها سان بطرسبرج، فى شمال غرب روسيا، وعليه اتهمت وكالة الاستخبارات الأمريكية فى أكتوبر ٢٠١٦ – أى قبل شهر من الاقتراع – روسيا؛ بأنها قرصنت وبثت خلال الحملة رسائل إلكترونية لمقربين من المرشحة الديمقراطية هيلارى كلينتون بهدف تشويه صورتها، وفى ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ أعلن الرئيس باراك أوباما فى نهاية ولايته فرض عقوبات على موسكو وطرد ٣٥ موظفاً روسياً، وفي السادس من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نشرت وكالات الاستخبارات تقريرًا مهما يؤكد أن بوتين، يقف وراء هذا التدخل المفترض[٢٩].

ناقشت لجنة الاستخبارات في الكونغرس هذه الافتراضات بجدية، وطلبت من ممثلي شبكات التواصل الاجتماعي، فيسبوك وغوغل وتويتر، التعاون معها للتوصل إلى حل مناسب لهذا التحدي الجدي، كون هذا "لا يمس الفائز في الانتخابات، بل يمس الخاسر في الانتخابات ايضاً. كما يمس الأمن القومي"، بحسب رئيس اللجنة الجمهوري ريتشارد بير. كما اهتم أعضاء لجنة الكونغرس بولاية تكساس بصورة خاصة، حيث اعتقدوا إن روسيا حاولت إثارة مواجهة بين المسلمين وخصومهم، لأنهم وجدوا في موقع "قلب تكساس" المناهض للمسلمين دعوة إلى التجمع أمام المركز الإسلامي في هيوستن والاحتجاج على الأسلمة. كما عثروا في موقع "اتحاد مسلمي أمريكا" على دعوة إلى نشاط مضاد بهدف إحداث فتنة ولكن مر ذلك بسلام [٣٠].

توجهت التحقيقات بسرعة إلى محيط ترامب، وبعد أقل من شهر على توليه مهامه الرئاسية، أجبر مستشاره للأمن القومى مايكل فلين [٣١] (Michael T. Flynn)، على الاستقالة وذلك فى ١٣ فبراير ٢٠١٧، بعد توجيه اتهامات اليه في ذلك الوقت بعد ظهور تقارير تبين صلاته مع الكرملين، وفي اثناء التحقيقات اعترف فلين في ديسمبر من العام ذاته بالكذب على محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن تواصله مع السفير الروسي لدى واشنطن سيركي كيسلياك. وبحسب تقارير الحكومة، فإنه في نفس اليوم الذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما فرض عقوبات على روسيا بسبب تدخلها في العملية الانتخابية، تواصل فلين مع مسؤولين كبار في الفريق الانتقالي لترامب لمناقشة ما توصل إليه خلال محادثاته مع كيسلياك بشأن العقوبات. لكنه انكر بعض الاتهامات الأخرى مثل عمله كوكيل أجنبي للقيام بأعمال لصالح تركيا، ووافق على التعاون مع مولر بموجب اتفاق بمقتضاه يقضى ستة أشهر في السجن، ويدفع غرامة تُقدّر بحوالي ٩٥٠٠ دولار [٣٢].

ومما اثير في تحقيقات مجلس النواب الاتهامات التي وجهت من قبل مولر إلى المدير السابق لحملة ترامب بول مانافورت، الذى استقال قبل الانتخابات. وشريكه ريتشارد غيتس[٣٣]، حيث وجهت لهم (١٢) تهمة بينها التآمر ضد الولايات المتحدة، وتبييض أموال والتهرب الضريبي، والإدلاء بإفادات كاذبة، وعدم الكشف عن حسابات مودعة فى الخارج، والعمل لصالح حكومات أجنبية. وبحسب المدعي العام، فإن مانافورت ربح حوالي (١٨) مليون دولار اثناء عمله لصالح أحزاب سياسية مؤيدة لروسيا في أوكرانيا. وأنكر مانافورت التهم الموجهة إليه بشأن أعماله التجارية وأكد أنها لا علاقة لها بتحقيق مولر بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية. ووصف مانافورت تحقيقات مولر بـ"التعسفية"، و"المتقلبة"[٣٤].

كما تم إقالة رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومى، الذى كان يشرف على التحقيق في مسألة الإتصال بين أعضاء الفريق الجمهورى، والحكومة الروسية وذلك فى التاسع من مايو ٢٠١٧، بقرار من ترامب، الذى كان يشعر بالاستياء ازاء إدارة "كومى"، للتحقيق، وفى جلسة استماع استثنائية فى مجلس الشيوخ، كشف "كومى"، بعد أسابيع عن الضغوط التى مارسها البيت الأبيض، ومطالبته من قبل ترامب بـ"الولاء" له، وأنه طلب منه التخلى عن الشق المتعلق بالجنرال "فلين"، فى التحقيق[٣٥]. ومن الشخصيات التي اثيرت حولها شبهات الإتصال مع الروس: مستشار السياسة الخارجية لترامب كارتر وليم بيج، (Carter William Page)، وهو خبير مصرفي استثماري له علاقات مقربة بشركة غازبروم الروسية، وهي شركة تخضع لسيطرة الكرملين، كما أنه يؤيد بوتين بشكل صريح منذ فترة طويلة، بل وذهب لتشبيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه روسيا في ظل نظام أوباما بالعبودية في الجنوب ما قبل الحرب[٣٦].

ومهما يكن فان التحقيقات لا تزال جارية ومن غير الممكن حاليا الجزم بما ستؤول اليه نتائجها، ومن الممكن أن تستجد حقائق جديدة ربما تغير مجرى

التحقيق بالكامل سلباً أو ايجاباً، وذلك حسب المستجدات والمعطيات الاجرائية، ومع ذلك يمكن اجمال اهم النتائج التي توصلت اليها لجان التحقيق حتى الان بما ياتي: يقول التحقيق إن مواطنين روس،

- فتحوا حسابات مصرفية باسم أمريكيين وانتحلوا شخصياتهم.
- أنفقوا آلاف الدولارات شهريا لشراء إعلانات سياسية.
- اشتروا فضاءات إلكترونية أمريكية لإخفاء هوياتهم.
- نظموا تجمعات سياسية في الولايات المتحدة ودعوا إليها.
- نشروا تعليقات سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي بأسماء أمريكيين.
- نشروا معلومات أضرت بهيلاري كلينتون.
- تحصلوا على أموال مقابل النشر على مواقع التواصل الاجتماعي الأمريكية.
- أنشأوا مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وإنستغرام، للنقاش في قضايا حساسة.
- كانت لنشاطاتهم ميزانية شهرية تفوق المليون دولار.

ومن نتائج التحقيقات المتاخرة التي ظهرت بخصوص الموضوع، تلك التي صوتت عليها لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي يوم ٢٠١٨/٣/٢٢ والتي على ضوءها تم نشر تقرير قدمه الحزب الجمهوري، حول "تدخل روسيا بانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠١٦". وجاء ذلك بعد أسبوع من إعلان ممثلي الحزب الجمهوري في اللجنة عن استكمال عملهم على التقرير، مشيرين إلى غياب أية أدلة على وجود تنسيق أو تعامل أو تواطؤ بين موسكو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أثناء حملته الانتخابية، وإلى أنهم لا يوافقون على استنتاجات الاستخبارات الأمريكية بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان يقدم امتيازات إلى المرشح الجمهوري ترامب. وسبق أن نشر الديمقراطيون في اللجنة تقريرهم بخصوص "التحقيق الروسي"، متهما الجمهوريين بإغلاق التحقيق مبكرا[٣٧].

ومع ان اللجنة استبعدت وجود اي تواطؤ بين اعضاء حملة ترامب والروس، فانه لم ينكر وجود هجمات إلكترونية روسية ضد مواقع امريكية، لذا فقد حمل التقرير الصادر عن الحزب الجمهوري روسيا المسؤولية عن شن هجمات إلكترونية وتبنيها حملة دعائية على مواقع التواصل الاجتماعي بغية "غرس بذور الشقاق"، مشددا على أن موسكو متورطة في هجمات إلكترونية على مؤسسات سياسية أمريكية عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ فضلا عن تسريب وثائق مسروقة، الامر الذي يشكل تهديدا خطيرا على الانتخابات المستقبلية. وشدد التقرير على أن لقاءات بين أعضاء في حملة ترامب الانتخابية ومسؤولين روس لا تدل على وجود أي تأمر أو تنسيق بين المرشح الجمهوري وموسكو، منتقدا سبل تعامل السلطات التنفيذية مع "التدخل الروسي". الامر الذي دعا زعيم الديمقراطيين في اللجنة آدم شيفت التقرير الجمهوري بأنه "مسيس تماما"، واصفا التحقيق بأنه "فصل محزن"[٣٨].

ثالثاً: أبرز المتهمين الروس في قضية التدخل في الانتخابات الأمريكية.

اخذت التحقيقات التي أجرتها الولايات المتحدة الامريكية بخصوص التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية وجهتين اثنين، الوجهة الاولى، تتبعت الاشخاص والمؤسسات الامريكية التي اتهمت بالتواطؤ مع الاطراف الروسية، وقد تطرقت الصفحات السابقة لابرز تلك الشخصيات ومدى علاقتهم بالتهم. وفيما يلي أبرز الانشطة للشخصيات الروسية التي اتهمت بالتدخل في الانتخابات وذلك لنتعرف على ابعاد ومديات الدور الذي مارسته تلك الشخصيات. حيث تسربت مع بدء الانتخابات الامريكية عشرات الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني من اللجنة الوطنية الديمقراطية (وهي اللجنة المسؤولة عن ادارة حملة الانتخابات للحزب الديمقراطي) والمسؤولين المرتبطين بكلينتون. تلك الرسائل ارسلت في يوليو / تموز ٢٠١٦ – فظهر أن الحزب يؤيد المرشحة هلاري كلينتون على حساب السناتور بيرني ساندرز في ولاية فيرمونت، مما أدى إلى استقالة رئيسة الحزب، ديبي

واسرمان شولتز، وهي نتيجة مهمة. لكن الشيء الاكثر اهمية من إقالة شولتز، هو ما خلص اليه مسؤولو الاستخبارات إلى أن المسؤولين عن تسريب رسائل البريد الإلكتروني كانوا على صلة بالحكومة الروسية. وفي تقييمها للاختراق[٣٩].

وفي بيان صدر في شهر تموز ايضاً، أشار فيه ترامب إلى ما أسماه "الهجمات الحزبية الغريبة، والادعاءات الكاذبة والوحشية، والنظريات بعيدة المنال" وخاصة المتعلقة بالتواطؤ المحتمل، وهو ما يخدم ويعزز التوجهات الروسية التي ثبت تورطها في استغلالهم لأمريكيين في تشغيل حسابات مزورة على شبكة التواصل الاجتماعية، وشراء إعلانات وتنظيم مظاهرات سياسية. فضلا عن أنهم سرقوا هويات أناس حقيقيين في الولايات المتحدة للنشر عبر الإنترنت بأسمائهم وبنوا أنظمة حاسوبية في الولايات المتحدة لإخفاء الأصل الروسي لنشاطهم، حسب المدعين العامين. وقال روزنشتاين نائب وزير العدل: "إن لائحة الاتهام هذه بمثابة تذكير بأن الأشخاص ليسوا دائماً على ما يبدو أنهم على الإنترنت"، وزعم أن الروس "عملوا على تعزيز الخلاف في الولايات المتحدة وتقويض الثقة العامة بالديمقراطية"، مضيفًا: "يجب ألا نسمح لهم بنجاحهم" [٤٠].

في آب/ أغسطس ٢٠١٦، تواصل العملاء الروس مع موظفي حملة ترامب في ولاية فلوريدا من خلال عناوين البريد الإلكتروني "donaldtrump.com" لتنسيق سلسلة من التجمعات المؤيدة لترامب في الولاية، ووفقا للمحقق مولر Mueller، بأنهم اشتروا إعلانات على وسائل التواصل الاجتماعية لتعزيز موقفهم. وفي أوائل تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦، استخدم العملاء الروس حساباً مزيفاً كان بعنوان "متحدون من المسلمين الأمريكيين" من أجل ترويج إدعاء بأن "المسلمين الأمريكيين يقاطعون الانتخابات" الهدف النهائي من العملية إحداث بلبلة وإشاعة الاضطرابات في صفوف الناخبين الامريكيين[٤١].

جاء على قائمة المتهمين الروس رجل الأعمال يفجينى بريجوجين، المقرب من الكرملين، الحليف المقرب لفلاديمير بوتين، حيث تمكنت المجموعة من الوصول إلى "عدد كبير" من الأمريكيين، وفقا للاتهام. الذى أطلقت الصحف الروسية عليه لقب "طباخ" بوتين، فهو يدير شركة "كونكورد"، التى كانت تنظم حفلات الاستقبال فى الكرملين، وهى شركة خاضعة لعقوبات أمريكية حاليًا.أما موقف رجل الأعمال يفجينى بريجوجين وردوده على الاتهامات الأمريكية؟ فقد قال، "إذا رغب الأمريكيون فى أن يصورونى على أننى شيطان، فليفعلوا"، مؤكدًا أنه ليس منزعجًا من ورود اسمه على اللائحة، علمًا بأنه مدرج على لائحة العقوبات الأمريكية منذ نهاية ٢٠١٦[٤٢].

تركزت مجموعة من هؤلاء المتهمين الروس في مدينة سانت بطرسبرغ لكن بعض أفرادها سافروا للولايات المتحدة. وتوجه هؤلاء الذين زاروا الولايات المتحدة إلى ولايات نيفادا، كاليفورنيا، نيو مكسيكو، كولورادو، ميتشغن، لويزيانا، تكساس، جورجيا، نيويورك. ويعتقد أن عميلا سياسيا في تكساس وجههم للتركيز على "الولايات غير المحسومة" التي تتأرجح بين الجمهوريين والديمقراطيين[٤٣]. حيث شارك "مئات" الأشخاص على الأرجح في العملية، إذ عملوا في نوبات عمل بميزانية كلفتها ملايين الدولارات. واستهدفت المجموعة الروسية مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر وإنستغرام. فجمعوا معلومات استخباراتية عن السياسة الأمريكية. ويقول المسؤولون انه مع تقدم العملية، شارك المشتبه فيهم ايضا فى محادثات مكثفة على الانترنت مع الامريكيين الذين اصبحوا ادوات غير مقصودة للجهود الروسية. ولا تتهم لائحة الاتهام الحكومة الروسية بالتورط في الخطة، كما أنها لا تدعي أنها نجحت في التأثير على أية أصوات[٤٤].

رابعاً: العقوبات الامريكية ضد الروس المتهمين بالتدخل في الانتخابات الامريكية.

صدرت عن الحكومة الامريكية عقوبات طالت شخصيات وشركات وجهات معنوية روسية وقد سبقت تلك العقوبات تحذيرات امريكية بدأها الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما ففي ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٦، حذر أوباما بوتين عبر "الهاتف الأحمر" للتوقف عن التدخل أو مواجهة العواقب. في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ ، أمر أوباما باعداد تقرير حول جهود القرصنة التي تستهدف الانتخابات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٨ ، بينما دعا أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين إلى إجراء تحقيق من الحزبين. رفض الرئيس المنتخب دونالد ترامب ادعاءات التدخل الأجنبي وقال:" إن الديمقراطيين كانوا يردون على خسارتهم الانتخابية"، وفي الشهر ذاته، طردت إدارة أوباما ٣٥ دبلوماسيًا روسيًا، ومنعت من الوصول إلى مجمعين تملكهما روسيا، ووسعت العقوبات القائمة على الكيانات والأفراد الروس(٤٥).

لم تتوقف العقوبات عند تلك التي صدرت مدة حكم اوباما انما صدرت عقوبات اخرى عن حكومة ترامب فقد وقعت عقوبات اخرى من الحكومة الامريكية بناءً على معطيات من وزارة الخزينة، فعاقبت تسعة أشخاص وقسمين من الاستخبارات الروسية، هي: الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) Russian military intelligence، وجهاز خدمات الأمن الفيدرالية الروسية(FSB) Russian Federal Security Service، وأربعة ضباط ينتمون للاستخبارات الروسية، وثلاث شركات تقدم آليات إليهم، فضلا على شخصين روسيين لاستخدامهما الانترنت لأجل اختلاس الأموال والمعطيات الخاصة للناس. وأمهل البيت الأبيض الدبلوماسيين الروس في وقتها مهلة ٧٢ ساعة لأجل مغادرة البلاد برفقة أسرهم، مشيرًا إلى أن هذه الإجراءات تأتي بعد عدة "تنبيهات" من إمكانية متابعة السلطات الأمريكية لنظيرتها الروسية، وأنها، أي الإجراءات، "ضرورية

ومناسبة للرد على الجهود التي استهدفت الإضرار بمصالح الولايات المتحدة عبر خرق معايير حسن الجوار[٤٦] .

وفي تموز/يوليو عام ٢٠١٧ وافق مجلس الشيوخ بموافقة اعضاء كلا الحزبين على فرض عقوبات شاملة ضد روسيا مما أجبر الرئيس ترامب على اتخاذ قرار بشأن قبول موقف أكثر صرامة ضد موسكو أو إصدار حق نقض قد يؤدي الى تفاقم الاوضاع السياسية المتوترة اصلا وسط تحقيقات في العلاقات بين حملته الانتخابية والمسؤولين الروس. عارضت إدارة ترامب العقوبات ضد روسيا بالبداية بحجة أنها تحتاج إلى مرونة لمتابعةٍ دبلوماسية وتعاون اكبر. مع بلد تدخلت وفقا لإجماع الاستخبارات الأمريكية في انتخابات العام الماضي الرئاسية. فاصبح ترامب يواجه قراراً كان يأمل في تجنبه. بينما أقر مساعدو البيت الأبيض سرا بأن الفيتو سيكون محرجا سياسيا، في أحسن الأحوال، ليبرر ترامب أثناء التحقيقات المستمرة ما إذا كانت حملته متواطئة مع روسيا[٤٧].

مثلت العقوبات التي اقرها الكونكرس باتفاق أعضاء الحزبين الجمهوري والديمقراطي الراي العام الامريكي، فلسنوات كان نهج الجناح المتشدد (الصقور) تجاه روسيا يعد محوراً للعقيدة السياسية الخارجية للحزب الجمهوري. لكن المشرعين المحافظين الذين يمثلونه وجدوا أنفسهم على خلاف مع رئيسهم ترامب وسط رغبته المعلنة في إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا، وتلافي الفضائح التي رافقت التدخلات الروسية التي أضرت إدارته. عندها دعا السناتور جون ماكين، (جمهوري من ولاية أريزونا) وهو معروف بمواقفه المتشددة تجاه روسيا، زملائه من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي للرد على هجوم روسيا على الديمقراطية الأمريكية. وقال: "لن نتسامح مع الهجمات على ديمقراطيتنا، يجب أن نأخذ جانبنا في هذه المعركة، ليس كجمهوريين، وليس كديمقراطيين، بل كأميركيين"[٤٨].

كان الديمقراطيون أكثر صراحة مع ترامب في مناقشة قانون يدين روسيا، واشاروا إلى أن التشريع يعكس نظرة شك حول مصداقية روسيا. وقال السيناتور

شيرود براون (الديمقراطي من ولاية أوهايو)، الذي حث ترامب على توقيع القانون بأسرع وقت ممكن: "إن مشروع القانون هذا سيمنع الرئيس ترامب من تخفيف العقوبات على روسيا دون مراجعة الكونغرس". "نحن جميعًا قلقون بشأن ذلك". ثم دعت عضو مجلس الشيوخ، جين شاهين، (ديمقراطية من نيوهامبشاير)، الزعماء الجمهوريين في الكونغرس إلى الالتزام علناً بإلغاء أي حق نقض، على أمل ردع ترامب قبل أن يحاول. وقال السيناتور تشاك شومر (من نيويورك)، زعيم الأقلية، إنه "لا يهم ما قرره الرئيس ترامب" نظراً لتأييد الكونغرس الساحق للعقوبات[٤٩]. عندها وافق ترامب مجبراً على فرض عقوبات جديدة ضد روسيا في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ بعد أرسال الكونغرس مشروع قانون يدعمه الحزبين. تهدف العقوبات إلى معاقبة روسيا لتدخلها في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان، وقيامها بضم شبه جزيرة القرم وعملياتها العسكرية في شرق أوكرانيا. ويغطي مشروع القانون أيضا العقوبات ضد إيران وكوريا الشمالية[٥٠].

ومن التصريحات المهمة المتاخرة التي ايدت العقوبات تلك التي صدرت عن وزير الخزانة الامريكي ستيفن منوشين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، الذي قال في احدى المناسبات: إنه سيصدر "في المستقبل القريب" عقوبات جديدة ضد الروس الأثرياء رداً على تدخل موسكو في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦. وقال أمام لجنة المالية بمجلس الشيوخ خلال جلسة استماع "إننا نعمل بنشاط على فرض هذه العقوبات".[٥١]. وبالفعل أصدرت وزارة الخزانة في شباط/فبراير، قائمة ضمت ١١٤ شخصية سياسية روسية بارزة و٩٦ شخصية اخرى مما يسمى بـ"حكومة القلة" التي اكتسبت الثروة والسلطة عن طريق الارتباط مع الرئيس فلاديمير بوتين. كما أرسلت الوزارة مرفقاً سرياً بالقائمة إلى الكونغرس، لكنها لم تعلن عن أي عقوبات جديدة في ذلك الوقت، وأرجأتها إلى وقت لاحق. وانتقد

المشرعون الأمريكيون وآخرون الخزانة بسبب عدم فرض عقوبات على بعض الأفراد المدرجين في القائمة على الفور[٥٢].

شكلت قضية التدخل الروسي صدمة كبيرة للامريكيين فانشغلت بها وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، واجهزة الدولة، وخاصة الاجهزة الامنية، وتناولتها بالمتابعة والدراسة والتعقيب والتداول للوقوف على حقيقة الامر، وللخروج برأي مجمع عليه وتوضيح ابعاد الموقف وايجاد حلول تحسم الجدل والتجاذبات السياسية والكلامية، وايضا وضع حد للتطاول الروسي وتدخلاته في الشأن الداخلي الامريكي[٥٣]. فقامت تلك الاجهزة بتحقيقات مطولة بحثت فيها عن ادلة تثبت الرأي القائل بالتدخل الروسي في الانتخابات الامريكية أو تنفيه، فخلصت الى نتائج كما مر معنا، وفيما يأتي نعرض وجهة نظر تلك الاجهزة من خلال تقرير مهم صدر عنها بشكل سري في البداية ثم نشرته فيما بعد. وفي الفقرات الآتية نعرض جوانب مما جاء فيه.

ناقش التقرير إشكالية التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية، وجاء معبراً بشكل كبير عن وجهة النظر الامريكية في الموضوع وقد وصفته بعض المواقع (بالنسخة غير السرية من تقييم سري للغاية) بحيث تطابقت إستنتاجاته مع تلك الواردة في التقييم السري، وجاء تحت عنوان "قراءة تقرير المخابرات الكامل وغير المصنفة على القرصنة الروسية، ٦ يناير، ٢٠١٧، ٣:٥٨م بتوقيت شرق الولايات المتحدة[٥٤]. أما مدى التقرير ومصادره فقد تم استخدام المعلومات المتوفرة منذ ٢٩ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٦ وما بعدها. حيث تضمن تقييماً تحليلياً تم صياغته وتنسيقه من قبل الوكالات الاستخبارية الامريكية الثلاث، وكالة الاستخبارات المركزية، (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)، ووكالة الأمن القومي (NSA)، وهي الجهات المكلفة بالتحقيق والتي تعتمد على المعلومات الاستخبارية التي تجمعها وتوزعها هذه الوكالات الثلاث. وركز هذا التقرير على طموحات واهداف موسكو فيما يتعلق بالانتخابات الأمريكية واستخدامها للأدوات التجسسية

بكل انواعها، والحملات الإعلامية، للتأثير على الرأي العام الأمريكي. وركز على الأنشطة التي إستهدفت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦ والتدخلات التي وصفها التقرير بـ"التصعيد الملحوظ" في الجهود الروسية منذ فترة طويلة لتقويض "النظام الديمقراطي الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية"(٥٥).

بعد رفع السرية عن التقرير الذي تحدث عن قضية الاختراق الروسي وكشفه عن وجود حملة للقرصنة الروسية التي استهدفت جماعات وأفراد بالحزب الديمقراطي، بما في ذلك رئيس حملة كلينتون، جون بودستا إذ بدأت ويكليكس بعد مرور شهر، في التاسع من أكتوبر من عام ٢٠١٦، بنشر الآلاف من رسائل البريد الإلكتروني المخترقة عندها أشار الكثيرون على الفور إلى روسيا، التي يشتبه في أنها وراء حملة قرصنة طويلة ومتطورة لها هدف واضح يتمثل في التأثير على الانتخابات الأمريكية المقبلة. وكانت البيانات التي تربط بين مجموعة من المتسللين الروس – تعرف باسم APT28 ، أو Sofacy (٥٦) إلتي اتهمت باختراق حساب بودستا، هي أيضا اشارة أخرى في مجموعة من الأدلة تشير إلى الكرملين. كما تظهر أيضًا خيطًا واضحًا بين تسريبات منفصلة ومستقلة ظهرت على موقع إلكتروني يطلق عليه اسم DC Leaks ، مثل تلك الموجودة في رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بكولين كول، والتسريبات الخاصة ببودستا ، الذي تم نشره على ويكيليكس(٥٧).

يعد هذا التقرير الوثيقة العلنية الأولى من قبل أجهزة الاستخبارات حول تقييم أنشطة القرصنة الإلكترونية الروسية خلال انتخابات ٢٠١٦ ودراسة الدوافع وراء تلك القرصنة. ومن ابرز ما جاء في التقرير: " بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمر بتنفيذ حملة تستهدف الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. وأمر باختراق البريد الإلكتروني لمسؤولي الحزب الديمقراطي للتأثير على الانتخابات الأمريكية لصالح ترامب، وقيل أن ذلك نشأ جزئياً من جنون بوتين في ما يتعلق بالمحاولات الأمريكية المتصورة لتقويض حكومته. وكانت أهداف روسيا من كل ذلك تقويض

ثقة الجمهور في العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة، وتشويه سمعة وزيرة الخارجية السابقة كلينتون، وعدم قبول انتخابها ورئاستها المحتملة. من جهة اخرى يظهر التقرير، أن بوتين والحكومة الروسية فضلّت بوضوح الرئيس المنتخب ترامب". وأضاف التقرير: "إن الجهود الروسية للتأثير على انتخابات الرئاسة الأمريكية تمثل التعبير الأحدث عن رغبة موسكو منذ مدة طويلة لتقويض النظام الديمقراطي الليبرالي الذي تقوده أمريكا، ولكن هذه الأنشطة أظهرت تصعيداً ملحوظاً في صراحة ومستوى النشاط ونطاق الجهد مقارنة بعمليات سابقة" [٥٨].

اما فيما يخص وسائل الروس في التأثير، فقد اشار التقرير بأن موسكو استخدمت مجموعة متنوعة من التكتيكات للتأثير على النتيجة وفقا لما ذكر في الاتي: "جاءت حملة موسكو في ضوء استراتيجية روسية تمزج بين العمليات الاستخباراتية السرية – مثل القرصنة الإلكترونية – والجهود العلنية من قبل وكالات أنباء الحكومة الروسية، ووسائل الإعلام الممولة من الدولة، ووسطاء من أطراف ثالثة، كما موّلت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي أو المتصيدين". وذلك بدفع تعليقات مسيئة لشخصيات رسمية امريكية على منصات التواصل ووسائل الإعلام الاجتماعية المختلفة[٥٩].

ومن المثير للاهتمام أن تقرير دائرة الاستخبارات الامريكية وصف أيضاً برمجة محطة RT روسيا اليوم المعبرة عن الموقف الرسمي الروسي بانها تروج للقصص التي تهدف إلى إفادة المصالح الاقتصادية الروسية – بما في ذلك ما وصفه التقرير بـ "البرمجة المضادة "– اذ يقول: بدأت جولة جديدة من القرصنة في اليوم التالي للانتخابات مباشرة، فقمنا بتقييم مواقف الاستخبارات الروسية التي بدأت بحملة spearphishing إستهدف موظفي الحكومة الأمريكية والأفراد المرتبطين بالمؤسسات الفكرية الأمريكية والمنظمات غير الحكومية في مجالات الأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية. حيث وفرت هذه الحملة مواد تعضد الجهود للتأثير المستقبلي فضلاً عن جمع المعلومات الاستخبارية الأجنبية حول أهداف وخطط الإدارة الحكومية [٦٠].

خاتمة:

زعمت التحقيقات الامريكية ان هناك تدخل روسي سافر في الانتخابات الامريكية لعام ٢٠١٦، وذلك بتسخير امكاناتها في مجال الاعلام والقرصنة في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. وتلك الهجمات التجسسية الروسية كانت تبغي التأثير في الانتخابات الامريكية، وإضعاف الإيمان في المؤسسات الديمقراطية الأمريكية حسب المصادر الاستخبارية الامريكية، وزرع الشك حول نزاهة العملية الانتخابية، وتقويض الثقة في مؤسسات الحكومة الامريكية" .

تهدف الحكومة الروسية من تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية زيادة عدم الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة وإلحاق الضرر بحملة هيلاري كلينتون الرئاسية من خلال دعم ترشيحات دونالد ترامب وبيرني ساندرز وجيل شتاين. وذكر تقييم أجراه مكتب مدير الاستخبارات الوطنية في كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ أن القيادة الروسية تفضل المرشح الرئاسي دونالد ترامب على هيلاري كلينتون، وأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمر شخصيا "بحملة نفوذ" لإيذاء فرص كلينتون الانتخابية و "تقويض" الإيمان العام في العملية الديمقراطية الأميركية.

استخدمت في الحملة رسائل خاصة تبادلتها شخصيات امريكية مع موقع ويكيليكس خلال الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة، في الوقت ذاته نشر الموقع رسائل البريد الإلكتروني التي تمت قرصنتها من حواسيب اللجنة الوطنية الديمقراطية، ورئيس حملة كلينتون جون بوديستا. مع وجود شكوك شبه مؤكدة أن الروس هم من قاموا بعملية القرصنة. كما استخدم الروس على نطاق واسع مواقع الفيس بوك وتويتر والتيوب للتدخل في الانتخابات.

طالت العقوبات الامريكية كل الذين ثبت تورطهم من الروس في التدخل بالانتخابات الامريكية وكذلك كل الامريكيين الذين تواطئوا معهم، وتم طرد العديد منهم في عهد الرئيس اوباما، كما تم توجيه عقوبات امريكية في عهد ترامب.

أصدرت دائرة الاستخبارات الامريكية تقريرا حول التدخل الروسي في الانتخابات الامريكية، ويعد هذا التقرير، الوثيقة العلنية الأولى من قبل أجهزة الاستخبارات حول تقييم أنشطة القرصنة الإلكترونية الروسية خلال انتخابات ٢٠١٦ ودراسة الدوافع وراء تلك القرصنة.

اخيراً لقد حاولت روسيا بالفعل التأثير في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦، ولكن يبقى السؤال مطروحاً هل أثرت فعلاً على سير ونتائج الانتخابات، هذا ما استبعدته القيادات الامريكية حتى الان، وقالت بان هناك محاولات وتدخلات فعلية، ولكن تبقى في إطار ذلك ولم تؤثر بشكل عملي على سير الانتخابات ولا على نتائجها، ويبقى ما تخبئه الايام وما يُستجد على الساحة، ولدى الاجهزة الامنية والاستخبارية من معلومات، ربما قد تغير سير ومجرى التحقيق بالكامل سلباً أو إيجاباً.

والامر المهم في كل هذه التكهنات وما قد يؤثر في توجيه التحقيقات ومتابعتها هو وضع الرئيس الامريكي ترامب وما يقدمه حالياً من خدمات يجدها المواطن الامريكي العادي وربما السياسي مكاسب للولايات المتحدة، وخاصة في المجال الاقتصادي، فليس من مصلحة الولايات المتحدة قلب ظهر المجن على ترامب واحداث مشكلة قد لا تحمد عقباها تضر في النهاية بسمعة الولايات المتحدة، وتثبت التطاول الروسي على ديموقراطيتهم. وأمام كل هذا يبقى السؤال الاخير مطروحاً، هل ستقف روسيا إلى هذا الحد من التدخل؟ أم لديها ما تفعله لزعزعة النظام السياسي والانتخابي الامريكي؟ وهل تستطيع زرع المزيد من الشكوك لدى الساسة الامريكان في المستقبل في شفافية نظامهم الانتخابي. وهل لدى روسيا خطط وبرامج أكثر فاعلية تستخدمها في المستقبل ضد الولايات المتحدة وديمقراطيتها، فالأسباب ما زالت قائمة في الخلاف والتنافس بين الدولتين العظميين، لذا فإن من المتوقع أنها ستحاول مرة أخرى عندما تبدأ الحملة الانتخابية لعام ٢٠٢٠، وعلى الولايات المتحدة أن تتوقع المزيد في المستقبل.

الهوامش والمصادر

(١) مذكرة للديمقراطيين تدعم التحقيق حول "تدخل روسيا بالانتخابات الأمريكية". ٢٥/٢/ ٢٠١٨، على الرابط، https://arabic.rt.com/world/929057-|

(2) Matthew Kahn, Document: DNC Sues Russia, Trump Campaign and WikiLeaks for Election, https://www.lawfareblog.com/document-dnc-sues-russia-trump-campaign-and-wikileaks-election-interference.

روسيا تقول لم تتلق بعد إخطارا بشأن دعوى الحزب الديمقراطي الأمريكي. على الرابط، http://arabic.euronews.com/2018/04/21/world-news-413905

(٣) أصدر الابن الأكبر للرئيس دونالد ترامب يوم الاثنين١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٧ سلسلة من التبادلات الخاصة على تويتر بينه وبين ويكيليكس اثناء وبعد انتخابات عام ٢٠١٦، وكذلك على موقع الويب للإعلان عن تسريباته. جاء إطلاق دونالد ترامب الابن للرسائل على تويتر في التبادلات – بعضها حول الوقت الذي كان فيه الموقع يطلق رسائل البريد الإلكتروني المسروقة من رئيس حملة الحزب الديموقراطي هيلاري كلينتون – يثني ويكيليكس على تعليقات والده الإيجابية حول الموقع ويطلب من السيد ترامب الابن إطلاق سراح عائدات والده الضريبية إلى الموقع. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإعلانات إلى زيادة الدعوات في الكونغرس لإطلاع السيد ترامب علناً على أنه جزء من تحقيقات عدة في التدخل الروسي في انتخابات عام ٢٠١٦. وهي تضيف عنصرًا جديدًا إلى التحقيقات التي كانت تحقق لأشهر ما إذا كانت حملة ترامب متواطئة بأي شكل من الأشكال مع الحكومة الروسية، هذه الرسائل بدأت في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٦ واستمرت حتى تموز/يوليو ٢٠١٧.

New twist in Russia probe as Donald Trump Jr releases WikiLeaks messages over Clinton's hacked emails. https://www.telegraph.co.uk/news/2017/11/14/donald-trump-jr- /

(4) KATHRYN WATSON, DNC sues Russia, WikiLeaks, Trump campaign associates, alleging conspiracy. https://www.cbsnews.com/news/dnc-files-lawsuit-against-russia-trump-campaign.

(5) Presidential John Podesta, Behind the Scenes of Hillary Clinton's http://www.cc.com/video-clips/gbriry/the-daily-show-with-trevor-noah-john

) جون ديفيد بوديستا: (من مواليد ١٩٤٩)، هو مستشار سياسي أمريكي، شغل منصب رئيس 6(أركان البيت الأبيض للرئيس بيل كلينتون من ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨ حتى ٢٠ يناير ٢٠٠١، وكمستشار للرئيس باراك أوباما من ١ يناير ، ٢٠١٤ حتى ١٣ فبراير ٢٠١٥. قبل ذلك شغل منصب السكرتير في البيت الأبيض ونائب رئيس هيئة الأركان للعمليات في إدارة كلينتون بين ٢٠ يناير ١٩٩٣ حتى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨، وهو الآن رئيس ومستشار، لمركز التقدم الأمريكي ، وهو مركز أبحاث في واشنطن العاصمة، CAP (Center for American Progress(بالإضافة إلى كونه أستاذ زائر للقانون في مركز القانون بجامعة جورجتاون، وكان رئيسًا لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٦ في حملة هيلاري كلينتون الرئاسية.
John Podesta - Behind the Scenes of Hillary Clinton's Presidential, http://www.cc.com/video-clips/gbriry/the-daily-show-with-trevor-noah-john

(٧) كتب جون بوديستا في ١٥ كانون الاول/ديسمبر قائلاً: كلما تعلمنا المزيد عن المؤامرة الروسية لتخريب حملة هيلاري كلينتون وانتخاب دونالد ترامب، وفشل مكتب التحقيقات الفيدرالي في الرد على نحو كاف، كلما صدمت أكثر. وقد وصف المدير التنفيذي السابق لوكالة المخابرات المركزية الهجوم الإلكتروني الروسي بأنه "المكافئ السياسي لأحداث ١١ سبتمبر" ، نحتاج إلى تحقيق قوي ومستقل حول الخطأ الذي وقع داخل الحكومة وكيفية حماية بلدنا في المستقبل. بصفتي الرئيس السابق لحملة كلنتون وهدف مباشر للقرصنة الروسية، أفهم مدى جدية هذا الأمر. لذا فوجئت حين قرأت في صحيفة نيويورك تايمز أنه عندما اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الهجوم الروسي في سبتمبر ٢٠١٥ ، فشل في إرسال حتى وكيل واحد لتحذير كبار المسؤولين في اللجنة الوطنية الديمقراطية. إن هذا قرار محير، إن مقارنة رد فعل مكتب التحقيقات الفيدرالي الهائل على فضيحة البريد الإلكتروني المبالغ فيها مع الاستجابة الباهتة على ما يبدو لمؤامرة روسيا الحقيقية لتخريب الانتخابات الوطنية تدل على أن شيئًا ما ينكسر بعمق في مكتب التحقيقات الفيدرالي".
Presidential John Podesta, Behind the Scenes of Hillary Clinton's http://www.cc.com/video-clips/gbriry/the-daily-show-with-trevor-noah-john

(٨) روسيا تقول لم تتلق بعد إخطارا بشأن دعوى الحزب الديمقراطي الأمريكي. المصدر السابق.

(9)Del Quentin Wilber and Aruna Viswanatha, Russians Charged With Interfering in the U.S. Election Indictment in Mueller probe details how Moscow manipulated U.S.:
https://www.wsj.com/articles/russians-charged-with-interfering-in-u-s
Watson, op cit.

(10) OLIVIA BEAVERS AND AVERY ANAPOL, DNC sues Russia, Trump campaign and WikiLeaks over alleged election interference.
http://thehill.com/regulation/court-battles/384135-dnc-sues-russian-government-trump-campaign-wikileaks-alleging

(11) WATSON, op cit

(12) Ibid

(13) Ibid

(١٤) مذكرة للديمقراطيين تدعم التحقيق حول "تدخل روسيا بالانتخابات الأمريكية، 25.02.2018، على الرابط،
https://arabic.rt.com/world/929057-

(١٥) عين روبرت مولر في ١٧ ايار/مايو ٢٠١٦، – وكان فى الماضى مديرا لمكتب التحقيقات الفيدرالى – مدعيا خاصا لاستئناف التحقيق مع منحه صلاحيات واسعة وتعزيز استقلاليته، وعينه لتولى التحقيقات، نائب وزير العدل رود روزنشتاين، مبررًا تعيين مدع خاص أكثر استقلالية عن السلطة السياسية، "بالظروف الخاصة" و"المصلحة العامة"، فى حين أن وزير العدل جيف سيشنز، متهم فى هذه القضية بأنه أغفل كشف لقاءات عقدها مع سفير روسيا فى الولايات المتحدة سيرجى كيسلياك.

س و ج .. كيف تفهم قضية تدخل روسيا بالانتخابات الأمريكية منذ ٢٠١٦. على الرابط،
https://www.youm7.com/story/2018/2/17/%D8%B3-%D9%88-

(١٦) ولد روبرت سوان مولر في السابع من آب / أغسطس ١٩٤٤ في نيويورك، وهو سادس مدير لمكتب التحقيقات الاتحادي في تاريخ الولايات المتحدة إذ شغل المنصب من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ الى أيلول / سبتمبر ٢٠١٣. وينحدر مولر من اصول اوربية. وكان الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن عين مولر – وهو جمهوري ايضا – في المنصب لمدة عشر سنوات مددها الرئيس الديمقراطي باراك أوباما لسنتين أخريين. وقبل توليه ادارة مكتب التحقيقات الاتحادي، عمل مولر – وهو محامي – مدعيا عاما، ومساعدا لوزير العدل للشؤون الجنائية، ونائبا عاما لوزير العدل. تخرج مولر من جامعة برينستون في عام ١٩٦٦ حيث

حصل منها على شهادة البكلوريوس في القانون، كما حاز على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة نيويورك في عام ١٩٦٧، ثم الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جامعة فرجينيا في عام ١٩٧٣.

(17) House Intelligence Democrats Release Response To GOP Russia Conclusions. https://www.npr.org/2018/03/13/593323095

(18) Russia, Trump, and the 2016 U.S. Election, https://www.cfr.org/backgrounder/russia-trump-and-2016-us-election

(19) ALICIA PARLAPIANO and JASMINE C. LEE FEB,The Propaganda Tools Used by Russians to Influence the 2016 Election. https://www.nytimes.com/interactive/2018/02/16/us/politics/russia-propaganda-election-2016

(٢٠) يبدو أنّ قصة العلاقة الملتبسة بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب وموسكو، هي من النوع الذي لا يسري عليه تقادم الزمن. كلما مرّ عليها الوقت، كلما كبرت وتفاقمت وتكشف المزيد من خباياها. وإذا ما استمرّ الكشف على هذا المنوال، فلن يكون من المستبعد أن تتحوّل إلى فضيحة من الصنف الذي يهزّ رئاسة ترامب. فتكذيب الروايات والتشكيك في صحتها من قبل حملة ترامب والطلب بايقاف التحقيق، مثل هذ السعي المرفوض، يعد بمثابة "تسخير السلطة لعرقلة سير التحقيق"، وهي التهمة الرئيسة ذاتها التي كانت الأساس بالإطاحة بالرئيس ريتشارد نيكسون في فضيحة "ووترغيت". بعد انكشاف خيوطها بالتجسس، حاول نيكسون التدخّل لإعاقة عملية التحقيق للحيلولة دون بلوغ خواتمها المحتومة، لكنّ محاولته افتضح أمرها الامر الذي اجبره على تقديم الاستقالة والخضوع للمحاكمة والسجن.

علاقة ترامب بروسيا: الفضيحة تكبر وقد تقود لأزمة رئاسية. على الرابط،

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/2/24/%D8%B9%D

(21) Del Quentin Wilber and Aruna Viswanatha, Russians Charged With Interfering in U.S. Election https://www.wsj.com/articles/russians-charged-with-interfering-in-u-s-election-1518804495

(٢٢) لإيفان إيلاند، رأي: جرأة روسيا تتوجب مواجهة القصاص الامريكي، ١٨ /١٢/ ٢٠١٦ على الرابط،

https://arabic.cnn.com/world/2016/12/18/commentary-responding-russia

(٢٣) مسؤول أمريكي سابق: قضية ترامب وروسيا "أكبر من ووترغيت"، ٧ /٦/ ٢٠١٧، على الرابط،

http://www.bbc.com/arabic/world-40184813

(٢٤) هدى الشيمي، تفاصيل التحقيق الأمريكي في تدخل روسيا في انتخاب ترامب رئيسيا، ٦/١٢/ ٢٠١٨، على الرابط،

http://www.masrawy.com/news/news_press/details/2018/1/6/1236375/%D

(25) Wilber and Aruna Viswanatha, op. Cit.

(٢٦)التحقيق الأميركي في التدخل الروسي بالانتخابات يأخذ بعدا جديدا، على الرابط،

http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A

(٢٧) متصدي الانترنيت، تحدثت الصحف الروسية في العام ٢٠١٤ عن "مصنع المتصيدين" مؤكدة أنه يملك آلاف الحسابات الوهمية على شبكات التواصل والتي استحدثت في الأساس للتأثير على السياسة الداخلية، ثم وُجهت في العام ٢٠١٥ لاستهداف الرأي العام الأمريكي. وقالت امرأة عملت لشهرين لدى "المصنع" لفرانس برس في ٢٠١٥: إنها "حصلت على المال لقاء كتابة رسائل تشيد بالرئيس فلاديمير بوتين على مدونات بأسماء مختلفة ومقابل نشر بعض التعليقات على مواقع مختلفة". للمزيد على الرابط:

https://www.tahrirnews.com/posts/870614

(٢٨) تطلق الصحف الروسية على بريجوجين لقب "طباخ" بوتين فهو يدير شركة "كونكورد" التي كانت تنظم حفلات الاستقبال في الكرملين وهي خاضعة لعقوبات أمريكية. وقال بريجوجين "إذا رغب الأمريكيون في أن يصوروني على أنني شيطان، فليفعلوا"، علما انه مدرج على لائحة العقوبات الأمريكية منذ نهاية ٢٠١٦"، وتقول الصحف الروسية كذلك: إن "بريجوجين على صلة بشركة اسمها "يفرو بوليس" المرتبطة بدورها بشركة "واغنر". وشركة "يفرو بوليس" أو "افرو بوليس" على قائمة العقوبات الأمريكية. وأكدت واشنطن أنها عاقبت هذه الشركة لأن بريجوجين "يملكها ويسيطر عليها"، ولدى الشركة عقد مع الحكومة السورية لحماية حقول النفط والغاز مقابل ٢٥% من الانتاج.

تعرف على الشخصيات الروسية المتهمة بالتدخل في انتخابات أمريكا، على الرابط، .

https://www.tahrirnews.com/posts/870614

طباخ بوتين على رأس قائمة الشخصيات الروسية المتهمة في الإنتخابات الأمريكية، السبت ١٧ فبراير ٢٠١٨، على الرابط، https://www.okaz.com.sa/article/161605.

(29) Mueller charges 13 Russians with interfering in US election to help Trump
https://www.theguardian.com/us-news/2018/feb/16/robert-mueller-russians-charged-election
(30) Ibid
(31) Who Is Michael Flynn? 19 Things to Know About Donald Trump's Former National Security Adviser.
https://www.cosmopolitan.com/politics/
(32) Ibid

(٣٣) وغيتس هو خامس شخص يعترف بالتهم الموجهة إليه في إطار قضية التدخل الروسي. وافق ريتشارد غيتس المستشار السابق في الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب على التعاون مع التحقيق في تدخل روسي في الاقتراع الرئاسي الذي جرى في ٢٠١٦، بعد الضغوط التي وجهت لشريكه السابق بول مانافورت المدير السابق للحملة الانتخابية لترامب.

Zack Beauchamp, The key findings from the US intelligence report on the Russia hack, decoded.
https://www.vox.com/world/2017/1/6/14194986/russia-hack-intelligence-report-election-trump
(34) Eliza Relman and Natasha Bertrand ,Former Trump campaign chairman Paul Manafort was just indicted — here's what you need to know about him, http://www.businessinsider.com/ .Paul Manafort asks judge to investigate leaks after Mueller questions revealed. https://www.theguardian.com/us-news/2018/
(35) Ibid

(٣٦) كارتر وليم بيج: (ولد في ٣ يونيو ١٩٧١) هو استشاري صناعة النفط الأمريكية ومستشار سابق في السياسة الخارجية لدونالد ترامب خلال حملته الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠١٦. وهو المؤسس والشريك الإداري لشركة جلوبال إنرجي كابيتال، متخصصة في قطاع النفط والغاز في روسيا ووسط آسيا. كان محط تركيز التحقيق الخاص لعام ٢٠١٧ في العلاقات بين شركاء ترامب والمسؤولين الروس والتدخل الروسي نيابة عن ترامب خلال انتخابات ٢٠١٦ الرئاسية وهو مركز التساؤلات حول علاقة حملة دونالد ترامب الانتخابية وروسيا، وقد طور علاقات وثيقة مع أعمال تجارية روسية حين عاش في روسيا لثلاثة أعوام. قبيل سباق الرئاسة ٢٠١٦، كان صريحاً في انتقاده لسياسات أمريكا الخارجية تجاه روسيا.

Who is Carter Page, the Trump ex-adviser at the center of the memo furore https://www.theguardian.com/us-news/2018/feb/02/

(٣٧) النواب الأمريكي ينشر تقريرا جمهوريا حول نتائج "التحقيق الروسي"، ٢٢ /٣/٢٠١٨.

أخبار العالم، على الرابط، https://arabic.rt.com/world/933891

(٣٨) المصدر نفسه.

(39) Trump and the Russia investigation: What to know, By Kaitlyn Schallhorn http://www.foxnews.com/politics/2018/04/27/trump-and-russia.

(40) Mueller charges 13 Russians with interfering in US election to help Trump https://www.theguardian.com/us-news/2018/feb/16/robert-mueller.

(41) Ibid.

(٤٢) الولايات المتحدة: ١٣ روسيا يتهمون بالتدخل في الانتخابات الأمريكية. على الرابط.

http://www.france24.com/ar/2018021

(٤٣) المصدر نفسه.

(44) Russian troll farm, 13 suspects indicted in 2016 election interference.

https://www.washingtonpost.com/world/national-security/russian-troll-farm-13-

(٤٥) أوباما يعلن طرد ٣٥ ديبلوماسيا روسيا بسبب "قرصنة" الانتخابات الأمريكية، على الرابط.

https://arabic.cnn.com/world/2016/12/30/russia-sanctions-announced-white

(٤٦) المصدر نفسه.

(47) With New Sanctions, Senate Forces Trump's Hand on Russia. https://www.nytimes.com/2017/07/27/us/politics/senate-russia-sanctions-

(48) Ibid.

(49) Ibid..

(50) Nicole Gaouette, Latest US sanctions against Russia a work in progress

https://edition.cnn.com/2017/12/14/politics/trump-russia-sanctions-

(51) U.S. Treasury head says new Russia sanctions expected within weeks.

https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-russia-sanctions/u-s-treasury-head-says-

(52) U.S. Treasury 'Working' On New Sanctions Against Russian Oligarchs, February 15, 2018. https://www.rferl.org/a/us-treasury-mnuchin-says-again-preparing-new-

(53) Read the full, unclassified intelligence report on Russian hacking here. https://www.pbs.org/newshour/politics/russian-president-vladimir-putin-

(54) Read the full, unclassified intelligence report on Russian hacking here.https://www.pbs.org/newshour/politics/russian-president-vladimir-putin-

رفع السرية عن تقرير المخابرات الأمريكية: بوتين أمر بالتأثير على الانتخابات لمساعدة ترامب و"تشويه سمعة" كلينتون , ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١٧.

https://arabic.cnn.com/world/2017/01/07/intelligence-report-putin-election

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) هي من عصابات الجرائم الالكترونية الشهيرة تعرف بـ Sofacy (سوفاسي) وهي ناطقة بالروسية، وتتألف عصابة Sofacy من مجموعة قوية من الناشطين في مجال التجسس الإلكتروني، بدأت تحوّل اهتمامها إلى استهداف هيئات ومنظمات عسكرية ودفاعية ودبلوماسية عاملة في منطقة الشرق الأقصى، فضلاً عن المنظمات المرتبطة بحلف الناتو والتي تشكّل أهدافاً تقليدية لها. ووجد الباحثون أن العصابة المعروفة أيضاً بالأسماء APT28 أو "فانسي بير". عصابة "سوفاسي" تحول اهتمامها نحو الهيئات العسكرية والدبلوماسية في الشرق الأقصى. على الرابط،

http://www.akhbarak.net/news/2018/03/18/14941630/articles

(57) How Hackers Broke Into John Podesta and Colin Powell's Gmail Accounts Lorenzo Franceschi-Bicchierai Oct 20 2016, https://motherboard.vice.com/en_us/article/mg7xjb/how-hackers-broke-into-

(58) Read the full, op .cit.
(59) *Ibid*.
(60) *Ibid.*